A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/4/19
12 January 2007

ARABIC
Original: FRENCH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، والمعنون "مجلس حقوق الإنسان"

تقرير السيد دودو ديين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(A) GE.07-10187 050307 050307

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١. ويتناول التقرير بمزيد من الدراسة الاتجاهات الخطيرة القائمة حالياً فيما يتعلق بالعنصرية وكره الأجانب التي لفت إليها المقرر الخاص انتباه الجمعية العامة عندما قدم تقريره المرحلي (A/61/335) في دورتها الحادية والستين، ويجب قراءته، مقترناً بالتقرير المحدَّث المتعلق بمسألة البرامج السياسية التي تحض على التمييز العنصري أو تشجعه (A/HRC/4/44)؛ المقدم من المقرر الخاص إلى الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان. ويرد هذا التقرير بعد التقارير التي قدمها المقرر الخاص إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان، وعلى الأخص التقرير العام المتعلق بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2006/16)، والتقرير المتعلق بحالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2006/17)، والتقرير المتعلق بالبرامج السياسية التي تحض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54).

وتواجه مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عدة تحديات هامة تدور حول الاتجاهات الخطيرة التالية: تصاعد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، ومظاهرها العنيفة؛ تصاعد عملية "الإقرار الديمقراطي" للعنصرية وكره الأجانب، كما يتجلى ذلك بتعميم المناهج السياسية التي تتسم بالعنصرية وكره الأجانب وتنفيذها وذلك بإقامة تحالفات داخل الحكومات حتى تتمكَّن الأحزاب السياسية المسؤولة عنها من فرضها بشرعية ديمقراطية وقانونية؛ إضفاء طابع الإجرام على القضايا المتعلقة بالهجرة، والتماس اللجوء وحالة الأجانب والأقليات القومية؛ زيادة تشويه صورة الأديان والكراهية العنصرية والدينية بشكل عام وانعكاس ذلك بشكل خاص في مظاهر معاداة السامية، وكره المسيحية وبصفة خاصة كره الإسلام؛ تعميم البيانات والحجج العنصرية وتلك القائمة على كره الأجانب إيديولوجياً وفكرياً بإقرارهما فكرياً، لتحبيذ تناول المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية من زاوية إثنية أو عنصرية واستغلالها في مجال القضاء، وتجلية ذلك بترتيب الحريات التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ترتيباً دغمائياً وإيديولوجياً وسياسياً مثل حرية التعبير على حساب الحريات الأخرى والقيود والتحديدات التي ينص عليها العهد؛ تزايد أهمية رفض التعددية في بناء الهوية وأشكال مقاومة عملية التعددية الثقافية للمجتمعات؛ وتفاقم المظاهر العنيفة للعنصرية في مجال الرياضة، لا سيما كرة القدم.

ولعكس هذه الاتجاهات الخطيرة التي تتسم بطابع سياسي وقانوني وأدبي وثقافي، يشجع المقرر الخاص باستمرار، في جميع الأنشطة التي يضطلع بها، على إعداد استراتيجية مزدوجة سياسياً وقانونياً من جهة، وثقافياً وأخلاقياً من جهة أخرى، للوقوف على مظاهر وأشكال التعبير عن العنصرية وكراهية الأجانب إضافة إلى أسبابها الدفينة ومكافحتها. فمن جهة، تهدف الاستراتيجية السياسية إلى حفز وتعزيز الإرادة السياسية لدى الحكومات في مكافحة العنصرية وكره الأجانب، ومن شأن الاستراتيجية القضائية والقانونية أن تتيح للدول، في إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان، اعتماد صكوك قضائية وقانونية وإدارية وآليات تلائم هذا الغرض. ومن جهة أخرى، يجب أن تتناول الاستراتيجية الثقافية والأدبية الأسباب الدفينة لعقليات وثقافة العنصرية وكره الأجانب، وبخاصة بناء الهوية، وقبول التنوع والمشكلة الرئيسية المتمثلة في التعددية الثقافية بغية تشجيع نمط "العيش معاً" في المجتمعات.

وفي عام ٢٠٠٦، قام المقرر الخاص بثلاث زيارات. وكانت الأولى إلى سويسرا في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ والثانية إلى الاتحاد الروسي في الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ والثالثة إلى إيطاليا في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وترد تفاصيل هذه الزيارات وتوصيات المقرر الخاص في إضافات هذا التقرير، المعروضة أيضاً إلى المجلس (A/HRC/4/19/Add.2، وAdd.3 وAdd.4، على التوالي).

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - الملاحظات الرئيسية	١-٦	٥
ثانياً - أنشطة المقرر الخاص.....	٧-٣٣	٧
ألف - زيارات المقرر الخاص.....	٧-١٠	٧
باء - متابعة زيارات المقرر الخاص.....	١١-١٦	٨
جيم - أنشطة المقرر الخاص.....	١٧-٣٣	١٠
ثالثاً - التجليات المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.....	٣٤-٥٣	١٤
ألف - التحريض على الكراهية العرقية أو الدينية	٣٥-٣٦	١٤
باء - كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية	٣٧-٤١	١٤
جيم - التعددية الثقافية وظاهرة العنصرية	٤٢-٤٥	١٦
دال - العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار.....	٤٦-٤٧	١٨
هاء - العنصرية والرياضة	٤٨-٥٣	١٨
رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات.....	٥٤-٦٥	٢٠

أولاً – الملاحظات الرئيسية

١- إن ظاهرة الانتقال من "القول إلى الفعل" في إطار المظاهرات وأشكال التعبير عن العنصرية وكره الأجانب هي أخطر ما يعبر حالياً عن تراجع عملية مكافحة العنصرية كما تبين ذلك بحدوث تطورين في الآونة الأخيرة يرتبط أحدهما بالآخر، وهما: تصاعد العنف العنصري و"الإقرار الديمقراطي" للعنصرية وكره الأجانب. فمن جهة، يتجلّى تصاعد العنف العنصري في ارتفاع عدد أفعال العنف البدنية وعمليات الاغتيال التي تستهدف أفراد الجماعات الإثنية، أو الدينية أو الثقافية أو الأقليات القومية التي، يتبنّى مرتكبوها مسؤوليتها صراحةً – الجماعات النازية الجديدة، أو الجماعات القومية أو اليمينية المتطرفة – بصفتها عمليات تتسم بطابع عنصري وتنم عن كره الأجانب. كما يندرج في هذا السياق تصاعد مظاهر العنف العنصري في مجال الرياضة، لا سيما في كرة القدم، رغم التدابير الحازمة التي اتخذها الاتحاد الدولي لكرة القدم مؤخراً. ومن جهة أخرى، ينبع "الإقرار الديمقراطي" للعنصرية وكره الأجانب من قدرة الأحزاب السياسية الداعية إلى وضع مناهج تتسم بالعنصرية وكره الأجانب وتطبيقها مباشرة من خلال تحالفات حكومية يرتفع عددها في بلدان عديدة، لإقرارها ديمقراطياً وتمكينها من استخدام الوسائل التشريعية والإدارية واعتمادات الميزانية التابعة لجهاز الدولة.

٢- وتشكل المقاومة الفكرية والسياسية للتعددية الثقافية أحد الأسباب الدفينة لعودة ظهور العنف العنصري والعنف القائم على كره الأجانب. وفي سياق العولمة، تكشف تلك المقاومة أهمية دور بناء الهوية في عملية تصاعد العنصرية وكره الأجانب. وتنبع الأزمة الحادة التي تهزّ بناء الهوية من الصراع القائم بين الهويات الوطنية القديمة وعملية تحوّل المجتمعات تحولاً عميقاً إلى مجتمعات متعددة الثقافات. ومما يغذي عمليات التقوقع على الهوية التي يتجلى فيها هذا الصراع رفضُ التنوع الذي يظهر في مجالين حساسين من مجالات بناء الهوية الوطنية وهما: نظام القيم، من جهة، وأشكال التعبير والشارات الثقافية، من جهة أخرى. وفيما يتعلق بنظام القيم، تظهر مشكلة التقوقع على الهوية، لا سيما في أوروبا، بهيمنة نهجٍ الإدماج الاستيعابي، الذي يشترط إدماج المهاجر إدماجاً تاماً في البلد المضيف وتقبله واحترامه لقيم ذلك البلد ولا يعترف في الوقت ذاته بما للمهاجر أو لملتمس اللجوء من قيم ثقافية أو دينية، وهي قيم إنسانية جديرة بإثراء الثقافة الوطنية أو الإسهام فيها. وهذا النهج الذي يسلب في نهاية المطاف القيم الإنسانية التي يتمتع بها المهاجر أو الأجنبي أو ملتمس اللجوء – ويقضي في الوقت ذاته على سمة التنوع – إنما ينبع في الواقع من إيديولوجيا تسلسل مرتبة الثقافات والأعراق والحضارات وهي إيديولوجيا قديمة استندت إليها تاريخياً كافة أشكال السيطرة على الشعوب وشرعية الثقافة والعقليات العنصرية، مشكّلة بذلك أرضية خصبة لجميع الأشكال القديمة والحديثة للعنصرية وكره الأجانب، ومعاداة السامية وكره الإسلام، ومبرّرة التحريض على الكره العنصري أو الديني. ويمثل الإدماج عنصراً حيوياً في عملية التعايش داخل المجتمعات الحالية المتعددة الثقافات. ومن ثم، يجب أن يرشد الحوار بين الثقافات الذي اعترف عالمياً بضرورة إجرائه على وجه السرعة، التفكير في مسألة الإدماج واتخاذ إجراءات معززة له. وبهذه الروح، يمثل الحوار بين الثقافات، أولاً وقبل كل شيء، مطلباً داخلياً للمجتمعات الخاضعة للتعددية الثقافية ويشكل بالتالي عنصراً أساسياً في مكافحة العنصرية وكره الأجانب. بيد أن الحوار بين الثقافات يفترض نهجاً لإدماجٍ يحترم التنوع الثقافي ويقوم بالتالي على مبدأ أشكال التفاعل والتلاقح، بما في ذلك القيم التي تجمع بين مختلف الجماعات المحلية الوطنية والإثنية والثقافية والدينية.

٣- وفي هذا السياق، يتجلى رفض التنوع، وهو مصدر هام لتصاعد العنصرية وكره الأجانب، أكثر فأكثر، في التعصب، بل بقمع الشارات وأشكال التعبير الثقافي التي تكشف عن خصوصيات مختلف الجماعات الإثنية أو الثقافية أو الدينية. ويمثل رفض التنوع هذا، الذي يتراوح بين حظر الشّارات أو الرموز الدينية والقيود والعوائق المفروضة على تشييد أماكن العبادة ودور الثقافة، أحد المظاهر المهيمنة لتشويه صورة الأديان، وبخاصة كره الإسلام. ورفض التنوع الذي يقره إيديولوجياً المفهوم المهيمن للإدماج الاستيعابي، وتطبيقه بقيود قانونية وتضخيمه في وسائط الإعلام بقصر التقاليد الروحية وتقاليد الأديان على تلك العلامات الخارجية، إنما يغذي ثقافة التعصب والتقوقع على الهوية، التي تمثل أرضية خصبة لكره الأجانب وللعنصرية. وتغذي عولمة هذه الممارسات، بنشرها في وسائط الإعلام واستغلالها لأغراض سياسية هي التي تغذي، دينامية خطرة لنشوب الصراعات بين الحضارات والثقافات والأديان.

٤- ومن بين الوسائل التي يتجلى بها استغلال رفض التنوع في مجال القضاء قراءة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بترتيب تسلسلي وسياسي. وهكذا يتجلى هذا الاستغلال في سيادة حرية التعبير إيديولوجياً على حساب حريات أخرى وقيود وحدود يكرسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك نتائج خطيرة هي الحض صراحة على الكراهية العنصرية والدينية تحت قناع حرية التعبير، وتشجيع الحجج المؤيدة لنشوب نزاع لا مناص منه بين حضارات وأديان "الغرب والحضارات الأخرى" حول معيار واحد لا غير هو معيار الدفاع عن حرية التعبير.

٥- وتعميم البيانات والحجج العنصرية والقائمة على كره الأجانب، بإقرار ذلك فكرياً، وفرضه ديمقراطياً وتقبله، إنما يمثل أحد الاتجاهات الخطيرة لواقع العنصرية وكره الأجانب اليوم. فمن جهة، يتجلى الإقرار الفكري في تزايد عدد المنشورات التي يُزعم أنها علمية أو أدبية وفي افتتاحيات وسائط الإعلام التي تقدم، تحت قناع الدفاع عن الهوية الوطنية والأمن الوطني، نظريات ومفاهيم توضيحية تستند إلى قراءة إثنية أو عرقية للمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن جهة أخرى، تتضح قوته الديمقراطية بتزايد الحجج التي تستند إليها مناهج العنصرية وكره الأجانب في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية، لا سيما في تناول مسائل الهجرة واللجوء والإرهاب. وأخيراً، فإن التقبل السياسي والفكري والإعلامي والشعبي للحجج التي تتسم صراحة، بالعنصرية وكره الأجانب يشكل مظهراً من مظاهر تعميم قبول العنصرية ثقافياً. وتعميم مناهج العنصرية وكره الأجانب وإقرارهما ديمقراطياً أمر يفضي أيضاً إلى تعميم قبول الأحزاب والحركات السياسية التي تروج لها. ونجاح هذه المناهج في الانتخابات ينعكس تدريجياً في حضور منتخبيها في المؤسسات الديمقراطية، ولا سيما الإقليمية، كما تشهد على ذلك حالة ألمانيا في الآونة الأخيرة، ويؤكد هذا التطورُ تحليل المقرر الخاص ومفاده أن العنصرية في سبيلها إلى أن تصبح أشد خطراً على تقدم الديمقراطية.

٦- ويمثل التعبير المتزايد لعنصرية النخبة وكرهها للأجانب أيضاً اتجاهاً خطيراً واضحاً في تصاعد العنصرية وكره الأجانب. فاستغلال العنصرية وكره الأجانب سياسياً وإقرارهما فكرياً إنما يكشفان عن مدى ترسخها لدى الطبقات الحاكمة في بلدان عديدة. وتدور مظاهر عنصرية النخبة هذه حول قراءة الأحداث الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية قراءة إثنية وعرقية وحول ردود فعل وخلافات شفوية عنيفة تستهدف أي شكل من أشكال التعبير عن التعددية الثقافية الإثنية أو الدينية لمجتمعاتها. وتبعاً لذلك، ظهر بعدان من أبعاد العمق التاريخي

والـــثقافي للعنصرية هما: من جهة، عنصرية النخبة التي تؤكد، بطفرتها الحالية، مركزية بناء الهوية في نشأة وتطور أشكال العنصرية القديمة منها والحديثة، ومن جهة أخرى، المشكلة الأساسية المتمثلة في إقامة جبهة فكرية حقيقة ضد العنصرية. ذلك أن الديناميات المتعددة الثقافات الجارية تعارض الأشكال القديمة لبناء الهوية بخوض المعركة ضد العنصرية وبناء مفهوم التعايش في المجالات التقليدية للعنصرية – الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – وعلى نحو متزايد، في المجال الأكثر حساسية لإقامة نظام القيم، والذاكرة وبالتالي الهوية الوطنية. وتحجر النخبة تجاه الهوية – بإســـقاطها على الصعيد الإقليمي والدولي و"جدلية الحرب الباردة" المستخدمة، والاستقطاب الثقافي والأخلاقي، و"الدفاع عن قيمنا" – هو الذي يغذي مناهج العنصرية وكره الأجانب، ويعزز المبادرة الإيديولوجية والسياسية للأحزاب والحركات القومية أو اليمينية المتطرفة التي تروج لها وتندرج في منعرج خطير لصراع الحضارات والأديان.

ثانياً – أنشطة المقرر الخاص

ألف – زيارات المقرر الخاص

٧- قام المقرر الخاص في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بزيارة إلى سويسرا هدفها تقييم حالة العنصـــرية، والتمييز العنصري وكره الأجانب، فضلاً عن السياسات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة هذه الظواهر. وترد ملاحظات المقرر الخاص وتوصياته في تقريره عن البعثة (A/HRC/4/19/Add.2).

٨- كما قام المقرر الخاص بزيارة إلى الاتحاد الروسي في الفترة من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بهدف أساسي هو تحليل حالة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب في البلد، ولا سيما في ضوء عدة أحداث عنف قائمة على العنصرية وكره الأجانب أبلغت عنها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والصحافة الوطنية والدولية. وترد ملاحظات المقرر الخاص وتوصياته في تقريره عن البعثة (A/HRC/4/19/Add.3).

٩- وإضـــافة إلى ذلـــك، قام المقرر الخاص بزيارة إلى إيطاليا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، للوقـــوف عـــلى حالة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، ولا سيما في مواجهة ضغط الهجرة الشـــديد في الوقت الحاضر، وفي ضوء ما خلفته مناهج السياسية العنصرية وسياسة كره الأجانب على الصعيدين التشـــريعي والسياســـي، وهـــو ما اتسم به تحالف الحكومة السابقة. وزار بهذه المناسبة مخيمات عبور واستقبال المهاجرين وملتمسي اللجوء. ويرد تحليل مفصّل للحالة، فضلاً عن ملاحظات المقرر الخاص وتوصياته في تقريره عن البعثة (A/HRC/4/19/Add.4).

١٠- كما يود المقرر الخاص أن يبلغ مجلس حقوق الإنسان بالردود الإيجابية التي تلقّاها من حكومات إستونيا ولاتفيا وليتوانيا رداً على طلبه القيام بزيارة إقليمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، والرد الشفوي الإيجابي الذي قدمته موريتانيا. ويرى المقرر الخاص ضرورة التذكير بأن حكومات الهند وباكستان ونيبال لم ترد إلى حد الـــيوم عـــلى الرسائل التي طلب فيها أن تُوجَّه إليه دعوة وكان ذلك لأول مرة في عام ٢٠٠٤ وجدّدها في عام ٢٠٠٦. ولم ترد أيضاً الجمهورية الدومينيكية، رغم رسائل تذكير عديدة، على طلب الزيارة المشتركة بين المقرر الخاص والخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات. وعليه، وفي ضوء هذه الحالات المتكررة حيث تمتد حالات عدم الـــرد لأشهر، بل لسنوات عديدة، اقترح المقرر الخاص، في الكلمة التي ألقاها أثناء الجلسة التي عقدها في تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الفريق العامل المعني باستعراض ولايات الإجراءات الخاصة، أن يتوخى مجلس حقوق الإنسان تحديد مواعيد معينة لرد الدول، بالإيجاب أو بالنفي، على طلبات الزيارات الصادرة عن الإجراءات الخاصة.

باء – متابعة زيارات المقرر الخاص

١١- يرى المقرر الخاص أن فعالية وموضوعية ولايته ترتبطان باحترام مبدأين رئيسيين هما: من جهة، قدرته على إجراء متابعة مستمرة لحالة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في البلدان، بغرض إعداد كل من التقرير العام عن الحالة العالمية والتقارير المحددة عن البلدان التي زارها، ومن جهة ثانية، إقامة علاقة مباشرة ومتوازنة ومستقلة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما انطلاقاً من روح الاستعراضات الدورية العالمية لمجلس حقوق الإنسان.

١٢- ويود المقرر الخاص أن يؤكد، في هذا السياق، أهمية متابعة الحوار مع الحكومات، والاستجابة لتطلعات المجتمعات والضحايا المعنيين والتعاون ميدانياً مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة. واستناداً إلى الطابع الدائم لولايته التي لا تقتصر على الزيارات الرسمية فحسب، فإنه يدعو حكومات البلدان التي زارها إلى مدِّه بمعلومات عن تنفيذ توصياته وبردود على المسائل التي أثارها في تقاريره. كما يوصي تلك الحكومات بالنظر في إمكانية وسبيل توجيه دعوات إليه للقيام بزيارات متابعة. ومن جهة أخرى، يدعو المجتمعات المحلية المعنية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى إبلاغه بالتطورات الحاصلة وبالمشاكل القائمة في التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب في البلدان المعنية.

١٣- وبروح تعزيز متابعة الزيارات وتنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة، اقترح المقرر الخاص على الفريق العامل المعني باستعراض ولايات الإجراءات الخاصة النظر في إمكانية إدراج بند، في برنامج عمل مجلس حقوق الإنسان، كل سنتين أو ثلاث سنوات، يتناول متابعة الزيارات، على أساس التقارير التي تقدمها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في البلدان التي تمت زيارتها. ويعتبر في الواقع أن انعدام آليات مؤسسية للمتابعة هو إحدى النقائص الرئيسية في الإجراءات الخاصة، مما لا يشجع على تنفيذ توصياتها ويقضي، في نهاية المطاف، على فعالية تلك الإجراءات.

١٤- وفي هذا الإطار، يرحب المقرر الخاص بإعلان وفد اليابان خلال الحوار التفاعلي الذي تلا تقديم تقريره المرحلي إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، الذي صرحت فيه حكومة اليابان، بتأكيدها على أهمية دور التعليم كأداة لمكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب وأهمية تعزيز التفاهم المشترك والقراءة العادلة للتاريخ، بأنه تم إجراء اتصالات لإعداد برامج بحث تاريخي بالاشتراك مع الصين وجمهورية كوريا. ويرحب المقرر الخاص بهذه المبادرة، التي تندرج بالكامل في روح ونص إحدى التوصيات الرئيسية التي تقدم بها في تقريره عن زيارة اليابان، والذي اقترح فيه، ردّا على المنازعات التاريخية بين اليابان والبلدان المجاورة، ولا سيما الصين وكوريا – والتي تشكل مصدر هام لأشكال التمييز التي تقع ضحيتها جاليات هذين البلدين في اليابان –، كتابة تاريخ عام للمنطقة، بالتعاون مع بلدان تلك المنطقة وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على غرار كتابة التاريخ العام لأفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي أو آسيا الوسطى. ويندرج العمل المشترَك لإحياء الذاكرة بكتابة التاريخ الإقليمي كتابة علمية مشتركة في استراتيجية فكرية وثقافية يوصي بها المقرر الخاص لتعزيز الاستراتيجية السياسية والقانونية توخياً لاستئصال الجذور العميقة للعقلية والثقافة العنصريتين القائمتين على كره الأجانب. فبناء الهوية الوطنية – السبب الهام لحالات الكراهية الوطنية والإثنية

والدينية – هو الإطار الذي تندرج فيه ذاكرة التاريخ الطويلة، وكتابة هذا التاريخ وتعليمه. ويحيي المقرر الخاص أيضاً تعبئة المجتمع المدني الياباني وديناميته في مكافحة العنصرية وكره الأجانب. كما يرحب بصورة خاصة، بإنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية بفضل الحركة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري هدفها تعزيز الكفاح ضد العنصرية وكره الأجانب بالنهوض بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتوصيات التي صاغها المقرر الخاص في التقرير عن بعثته.

١٥- ويود المقرر الخاص، في إطار متابعة زيارته البرازيل، أن يُهنئ الحكومة على تنظيمها للمؤتمر الإقليمي للأمريكتين بشأن أوجه التقدم المحرزة والتحديات التي تواجهها خطة العمل المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، المعقود في برازيليا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويشكِّل ذلك المؤتمر، الذي حضره ممثلون عن الحكومات وعن المجتمع المدني في المنطقة، أهم مبادرة على الصعيد الدولي لتقييم إعلان وبرنامج عمل ديربان والتشجيع على تنفيذه على الصعيد الإقليمي. كما يود المقرر الخاص أن يُهنّئ الحكومة البرازيلية على الدور الأساسي الذي اضطلعت به في "المشروع التمهيدي لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصُّب"[(١)]. ويرى المقرر الخاص أن أمريكا الجنوبية هي أكثر المناطق نشاطاً في مجال تنفيذ برنامج عمل ديربان، بفضل أمور منها بوجه خاص جهود البرازيل والالتزام السياسي لعدد متزايد من القادة السياسيين في المنطقة والتعبئة الفعالة والتضامنية للمجتمعات المحلية التي عانت تاريخياً من التمييز، لا سيما السكان الأصليون والسكان المنحدرون من أصل أفريقي. ويرى المقرر الخاص أن أي إنجاز هام يتحقق في مجال القضاء على العنصرية في تلك المنطقة – أي الساحة التاريخية والجغرافية التي طُبِّق فيها النظام العنصري تطبيقاً منهجياً والركيزة الإيديولوجية لنظام الرق والاستعمار الأوروبي – من شأنه أن يشجع على مكافحة العنصرية وعلى تنفيذ برنامج عمل ديربان في مناطق أخرى من العالم.

١٦- في إطار متابعة زيارته لكندا لاحظ المقرر الخاص باهتمام بالغ تعيين السيدة ميكائيل جان، من أصل هايتي، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ كحاكم عام لكندا، فأصبحت بالتالي ثالث امرأة وأول زنجية تتبوّأ ذلك المنصب. ويشكل هذا التعيين في رأي رسالة ورمزاً على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق ببناء مجتمع ديمقراطي متعدد الثقافات، متساو ومتفاعل وبمكافحة العنصرية وكره الأجانب على المدى الطويل. وفي انتظار معلومات أكثر تفصيلاً من الحكومة الكندية، ومن منظمات المجتمع المدني والأوساط المعنية بمتابعة تقرير المقرر الخاص وتوصياته، فضلاً عن رد إيجابي على طلبه القيام بزيارة متابعة، يأمل المقرر الخاص توخياً لمكافحة التراث التاريخي للعنصرية، أن يقترن تعيين السيدة جان بوضع سياسات وبرامج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى تعزيز التعدُّدية الثقافية بالنهوض على نحو أكبر بالمعرفة المتبادلة والتفاعل بين المجتمعات الإثنية والثقافية والدينية.

---

(١) انظر بالخصوص القرار الذي اعتمدته في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية "المشروع التمهيدي لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصُّب" (CP/CAJP-2357/06)، ويمكن الاطلاع عليه في شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://www.oea.org/racismo/Racism2006_fre.asp.

جيم – أنشطة المقرر الخاص

١٧- تضمّنت أنشطة المقرر الخاص، إضافة إلى زيارته البلدان، مشاركته في مختلف الاجتماعات المتعلقة بتعزيز التنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان ومشاركته في العديد من المؤتمرات التي نظمتها الحكومات أو المجتمعات المدنية بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، ومكافحة تشويه صورة الأديان وتعزيز الحوار بينها. ورغم عبء العمل الواجب إنجازه، يرحب المقرر الخاص بعدد تلك الاجتماعات وتنوُّعها وهو ما يثبت تعبئة رائعة للحكومات في مكافحة العنصرية والمجتمع المدني على السواء.

١٨- ودارت مشاركة المقرر الخاص في هذه الاجتماعات حول أهداف أساسية عديدة منها: تعزيز وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ تشجيع وضع استراتيجيات سياسية وقانونية وثقافية فعالة لا لتصحيح التبعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعنصرية فحسب، بل وأيضاً لتعيين وإزالة مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب القديمة والجديدة وبخاصة استعمالهما كأداة سياسية وإقرارهما فكرياً؛ وأخيراً تقوية الصلة بين مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وبناء تعدد ثقافي على المدى الطويل يتميز بالمساواة والديمقراطية والتفاعلية ويدور حول جدلية احترام التنوع الثقافي للمجتمعات الوطنية وتفاعلاتها.

١٩- أنشطة المقرر الخاص مصنفة كما يلي: أنشطته من أجل تعزيز التنسيق مع الآليات الأخرى لحقوق الإنسان؛ ومشاركته في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها الحكومات أو المجتمع المدني بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب؛ وختاماً، مشاركته في الأنشطة المتعلقة بتشويه صورة الأديان وبتشجيع الحوار بينها.

تعزيز التنسيق مع الآليات الأخرى لحقوق الإنسان

٢٠- في مسعى لتعزيز التكامل بين ولايتيهما، أحاط المقرر الخاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ علماً بالأنشطة التي قام بها خلال السنة المنصرمة وأطلعها على آرائه بشأن الأسباب العميقة والظرفية لتفاقم ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب. ومن بين التوصيات التي قدمها، في ضوء القضايا التي أفرزتها الأزمة المتصلة بالرسوم الكاريكاتورية التي نُشرت في يومية دانمركية وبغرض تعزيز مكافحة العنصرية، اقترح على اللجنة أن تشرع في إجراء دراسة معمقة بشأن العلاقة بين مبدأي حرية التعبير وحرية الدين وبشأن آثار الخلط الحالي بين العرق والثقافة والدين في مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب وتجلياتهما. وشدد كذلك على ضرورة الربط بين مكافحة العنصرية وإقامة عالم متعدد الثقافات قوامه الديمقراطية والمساواة والتفاعل – بدل النهج الترقيعي المتبع حالياً. واقترح المقرر الخاص أيضاً على اللجنة دعوته لحضور اجتماعاتها المتعلقة بدراسة التقارير الواردة بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من الدول الأطراف التي زارها وقدم بشأنها تقريراً، وذلك بغرض تقييم حالة العنصرية ومتابعة توصياته.

٢١- كما وطد المقرر الخاص تعاونه مع وحدة مناهضة التمييز التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بمشاركته في الأنشطة التالية: حلقة العمل الإقليمية للأمريكتين التي كان موضوعها "استراتيجيات إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر، وبخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية"، والتي عُقِدت في شينشا، في بيرو، من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وتمثل هدفها الرئيسي في

وضع استراتيجيات ترمي إلى إشراك المنحدرين من أصل أفريقي في أعمال صياغة برامج الحد من الفقر وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وذلك على وجه الخصوص بغرض تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى إعداد وثائق استراتيجية مكافحة الفقر؛ والمناقشة المواضيعية لموضوع "العولمة والعنصرية"، التي جرت خلال الدورة الرابعة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان، التي عُقدت من ١٦ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ وحلقات نقاش موضوع "مكافحة العنصرية اليومية" التي دارت في جنيف، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وختاماً، تعاون المقرر الخاص ووحدة مناهضة التمييز تعاوناً وثيقاً على تنظيم حلقة دراسية بشأن البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري، جرت في برازيليا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بمبادرة من المقرر الخاص.

تفاقم ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب

٢٢- شكل تفاقم ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، إلى جانب تحليل عمقها التاريخي والثقافي، موضوع عروض عديدة قدمها المقرر الخاص. وفي هذا الصدد، قدم عرضاً خلال مؤتمر "الاشتراك في العيش - الائتلاف الأوروبي للمدن لمكافحة العنصرية" الذي نظمته اليونسكو وبلدية مدينة نورمبرغ (ألمانيا) من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي مؤتمر صندوق تمويل مشاريع مكافحة العنصرية وتعزيز حقوق الإنسان المعنون "نتائج وآفاق مناهضة العنصرية والدفاع عن حقوق الإنسان في الاتحاد السويسري"، الذي نظمته الحكومة السويسرية في بيرن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. كما قدم عرضاً بعنوان "آليات الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية العبر المستخلصة والتحديات الجديدة "، بدعوة من المعهد الألماني لحقوق الإنسان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في برلين.

٢٣- وشارك المقرر الخاص أيضاً في مؤتمر "العنصرية وكراهية الأجانب في وسائط الإعلام: من أجل الاحترام والتفاهم بين جميع الأديان والثقافات"، الذي نظمته وزارة الخارجية النمساوية والمفوضية الأوروبية والمركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب في فيينا يومي ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، برعاية الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي.

٢٤- واهتم المقرر الخاص أيضاً اهتماماً كبيراً بموضوع التمييز الذي يعاني منه على وجه الخصوص السكان المنحدرون من أصل أفريقي والسكان الأصليون من الهنود الأمريكيين. وهكذا، شارك مع السيد ليليان تورام، أحد أفراد الفريق الفرنسي لكرة القدم وناشط في مجال مكافحة العنصرية، في المؤتمر الأوروبي الأول بشأن العنصرية ضد السود، الذي نظم في جنيف يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ برعاية المنظمة غير الحكومية السويسرية التي هي الملتقى لدراسة ومكافحة العنصرية ضد السود (CRAN) واتخاذ إجراءات بشأنه. ومن ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، شارك المقرر الخاص أيضاً، بدعوة من الحكومة البرازيلية، في حلقة عمل بشأن العنصرية نُظِّمت خلال المؤتمر الثاني للمفكرين في أفريقيا والمهجر، الذي عُقد في سالفادور دي باهيا (البرازيل). كما تلقى المقرر الخاص دعوة من الحكومة البرازيلية، وبخاصة أمانة الدولة للسياسات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الأعراق، للمشاركة في "المؤتمر الإقليمي للأمريكتين بشأن أوجه التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتحديات المطروحة"، الذي عُقد في برازيليا من ٢٦

إلى ٢٨ تمـــوز/يوليه ٢٠٠٦، والمشاركة كذلك في الاجتماع التحضيري لذلك المؤتمر، الذي عُقِد في مونتيفيديو (أوروغواي) من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢٥- وفي ٢٩ تمـــوز/يوليه ٢٠٠٦، وعقب المؤتمر الإقليمي للأمريكتين وبالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنســـان والحكومة البرازيلية، نظم المقرر الخاص حلقة دراسية للخبراء بشأن مسألة البرامج السياسية التي تحرض عـــلى التمييز العنصري. وقد تم إدماج الأفكار والاستنتاجات التي تمخضت عنها تلك الحلقة الدراسية في التقرير المســـتكمل المـــتعلق بهـــذا الموضـــوع الـــذي سيقدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحالية (A/HRC/4/44).

٢٦- ومـــن بـــين الأنشطة الأخرى المتعلقة بتفاقم ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب عموماً، وبخاصة حالة العنصرية ومسألة الإدماج في سويسرا، يشير المقرر الخاص إلى ما يلي: المناقشة المعنونة "القضاء على العنصرية" التي نظمهـــا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ المركز السويسري لتقديم المشورة والدعم للشباب في مجال حقوق الإنسان؛ واليوم الدراسي المعنون "القارات الأربع" الذي نظمه المركز الأفريقي للتنمية الاجتماعية والثقافية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ في نوشاتيل؛ والعرض المعنون "تفاقم ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب: الرهانان الوطني والدولي" الذي قدمـــه في جنـــيف في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعـــاداة الســـامية؛ والمداخلة المتعلقة بموضوع "الحرب والإدماج والبلدان التي تنعم بالسلم" التي تمت في متحف الهجرة بلوزان في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويدل عدد هذه الاجتماعات وتنوعها على تعبئة المجتمع المدني السويسري في مجال مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

٢٧- وبدعـــوة مـــن السيدة أناستازيا كريكلي، رئيسة مجلس إدارة المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب، شارك المقرر الخاص في المؤتمر الافتتاحي لشعبة الدراسات الاجتماعية التطبيقية بالجامعة الوطنية لآيرلندا المعنون "العنصرية: قضايا عالمية وتحديات محلية" الذي عُقِد في مايوث في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وحظي بدعم من خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية واللجنة الوطنية الاستشارية المعنية بقضايا العنصرية والتفاعل بين الـــثقافات. وفي عرضـــه، شـــدد المقرر الخاص على أن أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانـــب في المجتمعات التي يفد عليها عدد هائل من المهاجرين يتمثل في التوتر وأزمة الهوية اللذين ينتجان عن الـــتغيرات الـــتي تحدث في تلك المجتمعات التي تتأثر تأثراً عميقاً بتحولها إلى مجتمعات متعددة الثقافات، وبخاصة الثقافات ذات المنشأ غير الأوروبي.

٢٨- كما شارك المقرر الخاص في أول "مؤتمر دولي بشأن حقوق المنتميات إلى طبقة داليت" تم عقده في لاهاي يومي ٢٠ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وحرص أثناءه على التشديد بشكل خاص على الأهمية التي تكتسيها في ولايته معالجة مسألة التمييز القائم على أساس الانتماء إلى طبقة معينة. وستُعالَج هذه المسألة التي ستشكل محور عدة أنشطة في عام ٢٠٠٧ بعمق في تقريره العام المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان.

٢٩- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شارك المقرر الخاص في الندوة المعنونة "الذاكرة وحقوق الإنسان، الرهانات والآفاق بالنسبة لشعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية"، التي نظمتها في قصر الأمم في جنيف عدة منظمات غـــير حكومية، من بينها منظمة العمل الكنسي (Action de carême)، بالشراكة مع المعهد الجامعي لدراسات

التنمية بجنيف، وقدم في إطارها عرضاً بشأن المقاومة الثقافية للرق ومخلفاته. وأشاد بهذه المبادرة الفكرية عن عدم استحضار الجرائم المتصلة بالاستعمار والرق وعدم الاعتراف بها.

٣٠- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وبدعوة من مكتب العمل الدولي، شارك في ندوة تخليد الذكرى الرابعة والعشرين للجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي جمعت العديد من الخبراء الرفيعي المستوى في مجال القانون الدولي، بمن فيهم ممثلو منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية وغيرهما من المؤسسات الإقليمية والدولية. وفي هذه الندوة، التي تمحورت حول مختلف جوانب حماية حقوق العمل بوصفها جزءاً من حقوق الإنسان، قدم المقرر الخاص عرضاً بشأن الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان.

٣١- وختاماً، شارك المقرر الخاص يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في لندن في الندوات المتعلقة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري "اتفاقية العنصر" لعام ٢٠٠٦ الذي نُظِّم تخليداً للذكرى الثلاثين لإنشاء لجنة المساواة بين الأعراق، وقدم خلاله عرضاً بشأن التحديات الإضافية التي تثيرها العولمة أمام حملة مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا السياق، يود الإشادة بالمساهمة المتميزة للجنة في مكافحة العنصرية في بريطانيا العظمى. ويعرب عن أمله في أن تَتوفَّق المؤسسة الجديدة، وهي لجنة المساواة وحقوق الإنسان التي ستحل محل اللجنة الحالية للمساواة بين الأعراق، في إيلاء أولوية قصوى لمسألة مكافحة العنصرية، وكما يوصي بذلك في تقاريره الحديثة العهد، تشجيع اتباع نهج كلي في مكافحة جميع أشكال التمييز على أساس (العرق والاعتقاد الديني والسن والإعاقة والميول الجنسي، ضمن أشياء أخرى).

مكافحة تشويه صورة الأديان وتعزيز الحوار بينها

٣٢- شارك المقرر الخاص في العديد من المناقشات والحلقات الدراسية المكرسة لمكافحة تشويه صورة الأديان وبتعزيز الحوار بينها. ويشير إلى اللقاء المتعلق بالحوار بين الثقافات والأديان، الذي جرى يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في مدريد برعاية مؤسسة أنتمان، وحلقة الخبراء الدراسية المعنونة "مكافحة تشويه صورة الأديان"، التي نظمتها المفوضية السامية ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٣- وشارك المقرر الخاص أيضاً في أعمال المؤتمر المعنون "تحديات النماذج النمطية في أوروبا والعالم الإسلامي: العمل معاً من أجل سياسات وشراكات بناءة"، الذي نظمته في ويلتون بارك وزارة الشؤون الخارجية البريطانية بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي يومي ٢ و٣ أيار/مايو ٢٠٠٦. وتناول هذا المؤتمر، الذي كان من بين المشاركين فيه مسؤولو حكومات دول أوروبية عدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وممثلو الجاليات الإسلامية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومفكرون ومنظمات غير حكومية، موضوع تعزيز التعاون والحوار لوضع برامج مشتركة تمكن من مكافحة الأفكار المسبقة والنماذج النمطية التي تقع الجاليات الإسلامية ضحية لها في العالم الغربي.

ثالثاً –التجلـــيات المعاصـــرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٣٤- يود المقرر الخاص أن يلفت انتباه مجلس حقوق الإنسان، في هذا الجزء، إلى ما تفرزه ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب من إشكاليات وتجليات مخيفة جداً. ورغم الإشارة في الفقرات التالية إلى مسألة البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه – وإلى المسألة المتعلقة بأنشطة مجموعات الـــنازيين الجـــدد –، فإن هاتين المسألتين يجري تناولهما بعمق في تقرير منفصل يُقدَّم أيضاً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحالية (A/HRC/4/44).

ألف – التحريض على الكراهية العرقية أو الدينية

٣٥- شـــكلت مســـألة التحريض على الكراهية العرقية أو الدينية موضوع تقرير مشترك قدمه المقرر الخاص والمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، طـــبقاً لمقرر المجلس ١٠٧/١ المعنون "التحريض على الكراهية العرقية والدينية وتعزيز التسامح". وفي هذا المقرر، طلب المجلس إلى المقررين "موافاته بتقرير عن هذه الظاهرة [...]، وبخاصة بشأن انعكاساتها بالنظر إلى الفقرة ٢ من المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

٣٦- ويرى المقرر الخاص أن ثلاثة عوامل تدعو إلى إعارة أولوية قصوى، في مكافحة العنصرية، لمسألة تفاقم ظاهـــرة الـــتحريض على الكراهية العرقية والدينية. فعلى الصعيد السياسي، ينبع العامل الرئيسي من تهوين أمر العنصرية وكراهية الأجانب باستخدامهما كأداة سياسية وانتخابية، ويتجلى ذلك في تبنّي الدعوات القائمة عليهما في الـــبرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية وفي إقامة تحالفات حكومية تمكن الأحزاب المؤيدة لتلك الدعوات من تنفيذها بما يستلزمه الأمر من الشرعية الديمقراطية. وعلى الصعيد الأيديولوجي، يتمثل العامل الرئيسي في الاعتقاد المـــانوي بصـــراع الحضارات والأديان، الذي يسيطر بشكل متنامٍ على طريقة تفكير النُّخب السياسية والفكرية والإعلامـــية وخطابها ويتخذ شكل رفض للتنوع ورفض دغمائي للتعددية الثقافية وانغلاق على الذات دفاعاً عن "قيم" وهمية. وأخيراً، وعلى الصعيد القانوني، تتبلور هاتان النزعتان القويتان في نظرة قائمة على الترتيب الهرمي للحريات الأساسية التي تغفل التوازنات وأوجه التكامل والقيود والحدود التي وضعتها بعناية الصكوك الدولية ذات الصلة، وذلك على وجه الخصوص بتقديمها حرية التعبير على جميع الحريات الأخرى مثل حرية الدين.

باء – كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية

٣٧- تـــندرج ظواهـــر تشويه صورة الأديان وتفاقم معاداة السامية وكراهية الإسلام وكراهية المسيحية ومعـــاداة التقاليد الروحية والدينية الآسيوية الأصل – مثل الهندوسية والبوذية – والأفريقية الأصل – مثل الفـــودو وتجلياته التوفيقية مثل الكاندومبلي (candomblé) والسانتيريا (santeria) – في إطار ثلاث نزعات قوية وتستمد قوتها منها. أولاً، يشكل الخلط بين عوامل العرق والثقافة والدين وترابطها الخصائص الرئيسية للمـــناخ السياســـي والأيديولوجـــي الحـــالي، ولا ســـيما في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية. ثم، في الحقل الأيديولوجي والفكري، يلاحَظ وبخاصة في

أوروبا، وجود علمانية دغمائية شبه عقدية تتبلور في تصاعد التعصب ضد أي مظهر ديني أو روحي، وأخيراً توظيف عامل الدين كأداة سياسية تتجسد على وجه الخصوص في العنف الديني.

٣٨- وفي هذا السياق، يتمثل أخطر مظهر في الوقت الراهن في تفاقم ظاهرة كراهية الإسلام وتردي حالة الأقليات العربية والمسلمة في العالم، ولا سيما في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتدل على خطورة الموقف ثلاثة تطورات تفرض نفسها. أولها، ما يلاحظ من تعميم لربط الإسلام بالعنف والإرهاب - وهو ربط تغذيه بُنَى فكرية يوظفها الخطاب السياسي وتضخمه الصورة الإعلامية الطاغية ويؤطر في العمق المخيلة الشعبية - وهو يشكل الأساس لتبرير ظاهرة تصاعد كراهية الإسلام واعتبارها أمراً عادياً. ثم هذه البنية الأيديولوجية التي تتبلور في شكل معالجة ذات طابع أمني صرف لمسألة مراقبة ورصد أماكن العبادة والثقافة، وحتى تعليم الإسلام نفسه، وبالتالي في بروز سياسات واعتماد تدابير تشريعية وإدارية وفي مجال الشرطة تصم الأقليات الوطنية أو الأجنبية المعتنقة للديانة الإسلامية وتجرّمها، كما يدل على ذلك ازدياد حالات طرد الأئمة. وأخيراً، يتجسد رفض التنوع ورفض التعددية الثقافية في الواقع في وضع العراقيل في سبيل بناء المساجد وفي التعصب وقمع تجليات الإسلام ورموزه على مستوى الثقافة والزي، وبالتالي وجوده في حد ذاته.

٣٩- وتدل عدة تطورات حصلت مؤخراً على تفاقم ظاهرة كراهية الإسلام في العالم: ففي فرنسا، تمت إعادة تفسير لمسألة حظر الرموز الدينية المرئية والتوسيع غير القانوني لنطاق هذا الحظر في المدارس العامة وأماكن العمل ومجالات الحياة المدنية كالزواج؛ وفي هولندا، تهديد وزيرة الهجرة مؤخراً بحظر ارتداء البرقع في الشارع والأماكن العامة؛ وفي إنكلترا، النيل تدريجياً من التقدم المحرز على صعيد التعددية الثقافية بتصريحات لرجال السياسة تعتبر الحجاب أو البرقع لباساً مرفوضاً اجتماعياً؛ وفي بلدان عديدة، تصريحات تبرر رفض التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي؛ وختاماً، وفي بلدان عديدة أيضاً، التنميط الانتقائي في المطارات والموانئ ومحطات القطار والحدود للأشخاص الذين ينم مظهرهم عن الانتساب المفترض إلى الإسلام، إما على مستوى الجسد (لون البشرة، واللحية، وما إلى ذلك) أو الزي. وينم تفشي هذه الظواهر في باطنه عن مناخ من الحروب غير المعلنة بين الحضارات والأديان تسمم وتفسد شيئاً فشيئاً، بصورها المعولمة وآثارها المحكومة بمنطق المعاملة بالمثل، الحركة والعلاقات الإنسانية والثقافية والسياسية على الصعيد العالمي وتصوغ بطريقة سلبية وعدائية المخيلات الشعبية.

٤٠- ولا بد من الاعتراف بتفاقم ظاهرة معاداة السامية، إن بأشكالها القديمة أو الحديثة. وتتجلى حيوية معاداة السامية وعمقها التاريخي في المجتمعات الأوروبية بطريقة مباشرة أو مبطنة إما في تصريحات لرجال السياسة، وبخاصة أثناء المعارك الانتخابية، أو في كتابات ومنشورات تروِّج نماذج نمطية قديمة. ويشكل نفي إبادة يهود أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية أو التشكيك فيها آخر أشكال هذه المعاداة للسامية المنبعثة من الأعماق. ويغذي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ووضع الشعب الفلسطيني الشديد الخطورة، في بعض المجتمعات المسلمة والعربية، أشكالاً وتجليات جديدة من معاداة السامية. والخلط بين دولة إسرائيل وجميع الجاليات اليهودية في الشتات أو في إسرائيل، بغض النظر عن جنسيتها، وتأصيل الشعب اليهودي وعدم التسليم بتنوعه الثقافي والديني والسياسي هي المصادر العميقة لهذا الشكل الجديد من معاداة السامية. ويجسد الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، نموذجاً خطيراً جامعاً لهذين الأمرين، سواء بتصريحاته المتكررة بشأن اختفاء دولة إسرائيل أو بتنظيمه مؤتمراً بشأن حقيقة إبادة ألمانيا النازية ليهود أوروبا. وفي تنظيمه لهذا المؤتمر، أبان عن منطق يضفي الشرعية على التيار المشكك في حقيقة

أشـــكال أخرى من العنصرية، وذلك على وجه الخصوص بدعوته، إلى جانب رموز التيار الأوروبي المشكك في حقيقة معاداة السامية، للرموز البارزة في الحركة العنصرية المناوئة للسود في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبيل أحد القادة التاريخيين لحركة كوكلاكس كلان الأمريكية. ويتمثل المنطلق الفكري والأيديولوجي الأساسي لهذه الحركة العنصرية التاريخية الأمريكية في دونية السود عرقياً وضرورة إبادتهم التي لم تتجسد فقط في إبادة عدد هائل من الأمريكيين الأفارقة، وإنما تشكل كذلك في العمق الحافز لعقلية وتصرفات مجموعات وأفراد يناضلون من أجل "أمريكا بيضاء" لا يُطرَد منها السود فحسب، بل كذلك العرب والآسيويون والمواطنون الشرقيو المظهر، بمن فيهم الإيرانيون.

٤١- ويشـــكل تفاقم ظاهرة كراهية المسيحية حقيقة لا يمكن إنكارها في بلدان عدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمـــريكا الجنوبـــية. وتســـتمد قوتها بالأساس من ثلاثة عوامل. أولاً، في أوروبا، حيث الثقل الثقافي للعلمانية الدغمائـــية الـــتي تشكلت تاريخياً، تحت ستار الحداثة واقتصاد السوق والعولمة لمواجهة الهيمنة السياسية والثقافية والأخلاقـــية للمسيحية لا يتجسد في ثقافة مناهضة للدين فحسب بل كذلك في تعصب ضد جميع الممارسات أو الـــتعابير أو الرموز الدينية. وتتمثل آخر تجليات هذه المسألة في تآكل الممارسة الدينية، والتطاول الفكري باسم حرية التعبير على شخصيات الدين المسيحي ورموزه والاستخفاف بها، والوقوف موقف المستنكف - إن لم نقل المتعصب - إزاء قضية قبول مشروعية تبني القيم الدينية في الخيارات والمناقشات الاجتماعية الأساسية. ثانياً، يغذي الخلـــط الحاصل بين الغرب والمسيحية، إما بسبب قربهما التاريخي في عهود الاستعمار الأوروبي أو بسبب الجدل السياســـي والفكـــري الدائر حالياً بشأن الهوية المسيحية لأوروبا، وبخاصة ضد التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، شـــعوراً بكراهـــية المسيحية في بلدان أفريقية وآسيوية وشرق - أوسطية. وأخيراً، تثير الحركة التبشيرية لبعض المجموعـــات الإنجيلـــية، ولا سيما المنتمية منها إلى أمريكا الشمالية، مقاومة المسيحية والشعور بالعداء تجاهها في أمـــريكا الجنوبـــية وأفريقيا وآسيا. ويغذي نعت بعض المجموعات الإنجيلية في أمريكا الجنوبية للأديان والتقاليد الروحـــية الأمريكية الهندية وذات الأصل الأفريقي، مثل الكاندومبلي (candomblé) في البرازيل، والهندوسية أو البوذية في الهند، بأنها من وحي الشيطان موجة من الكراهية للمسيحية تزداد عنفاً يوماً بعد يوم.

جيم - التعددية الثقافية وظاهرة العنصرية

٤٢- إن لبّ الإشكالية في معظم المجتمعات الحالية يكمن في التناقض العميق القائم بين إطار الدولة الأمة، التي تشكل تجسيداً لهوية قومية خالصة، وعملية تحولها الدينامي إلى مجتمعات متعددة الثقافات. ويرتكز تفاقم العنصرية وكراهية الأجانب على التوظيف السياسي والتبرير الفكري لرفض التنوع والتعددية الثقافية. وتكشف ديناميات الـــتعددية الثقافـــية عن بعدين رئيسيين للتمييز: الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ورهان بنيات الهوية الوطنية. وفي المجتمعات المتعددة الثقافات، تدل مطابقة خريطة التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لخريطة التنوع الإثني والثقافي والديني على الدور الأساسي للعنصرية والتمييز العنصري في هيكلة المجتمع. غير أن عمليات التعددية الثقافية تزعزع أيضاً بشكل عميق بنيات الهوية الوطنية التي تنفرد بها خاصيات وهويات الأقليات القومية والإثنـــية والثقافية والدينية والمهاجرين. وترتكز الدعوات القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب أيضاً وبشكل غني بالدلالات على خطاب "الدفاع عن الهوية الوطنية والقيم الوطنية". ولهذا التوتر المتصل بالهوية دور حاسم في التصور الغالب في معظم مناطق العالم لنهج الإدماج - الاستيعاب الذي ينتفي معه القيم الخاصّة بالأقليات القومية والمهاجرين وتراثهم وتنعدم بذلك مساهمتهم في منظومة القيم وفي التاريخ، وبالتالي، في الهوية الوطنية.

٤٣- وهـــذا هـــو الميدان المزدوج الذي يشهد معظم التوترات الداخلية والصراعات السياسية الراهنة والذي يـــندرج فيه العنف العنصري المتصاعد المطبوع بالتعصب للجماعة ويتبدّى نوع من العنصرية وكراهية الأجانب تتبناه النُّخب ويغلب عليه الطابع الثقافي والفكري. ومن هذا المنظور، يشكل الحوار بين الثقافات، وهو الرد القادر على الصمود في وجه العنصرية، أولوية داخل المجتمعات الخاضعة لديناميات التعددية الثقافية العميقة التي يستحيل عكس اتجاهها. وتتجسد العنصرية بدافع التعصب للجماعة أكثر فأكثر في العنف العنصري الذي تجلى مؤخراً في بلجيكا في حادثة القتل التي تعرضت لها في أنفير سيدة مالية والبنت البيضاء الصغيرة السن التي كانت تفسحها وفي الاتحـــاد الروســـي في حوادث القتل العنصرية التي استهدفت عدة أشخاص منتمين إلى أقليات قومية قوقازية أو مواطنين أجانب من أصول أفريقية وآسيوية وعربية.

٤٤- وتتســـم عنصرية النخب، وهي تعبير عن أشكال المقاومة الثقافية العميقة لديناميات التعددية الثقافية الجارية التي تمارســـها مجموعات لم تعد تعكس في تركيبتها تنوع مجتمعها، بمظهرين حديثي العهد: فمن جهة، التبرير الفكري الجاري مـــنذ بضع سنوات للعنصرية وكراهية الأجانب في الأدب والأعمال الجامعية والسينما والتلفزيون والإنترنت؛ ومن جهة أخرى، التصريحات الصادرة مؤخراً بشكل متزايد عن شخصيات من عالم الفكر والفن والإعلام والسياسة.

٤٥- وتجلى تفاقم عنصرية النخب بشكل خاص في فرنسا مؤخراً في اتجاه يعطي أبعاداً إثنية للوقائع والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي ترديد النماذج النمطية والنعوت المشينة التي تشكل خصائص البنية التاريخية لـــلخطاب العنصري. وتجدر الإشارة إلى مثالين. فقد أشار جورج فريش، الرئيس الاشتراكي للمجلس الإقليمي لمنطقة Languedoc-Roussillon، بعدما نعت دون أن يتعرض لأي عقاب جماعة الحركيين، ذوي الأصل العربي والجزائـــري، بصـــفة "الأوباش" إلى التشكيلة المتعددة الأعراق للفريق الوطني لكرة القدم قائلاً ما يلي: "في هذا الفريق، يوجد تسعة لاعبين سود من أصل أحد عشر لاعباً. ولو كان الوضع عادياً لوجد منهم فيه ثلاثة أو أربعة. ذلك ما من شأنه أن يعكس صورة المجتمع. أما والحالة هذه. ما كان منهم ذلك العدد إلاّ لأن البيض تافهون...". ويفســـر ما وُجهت به تلك التصريحات من التساهل السياسي والتسامح الأخلاقي بلا شك جهر منشط شعبي في قناة التلفزيون العامة، وهو باسكال سيفران (Pascal Sevran)، بآراء تعدت بفجاجتها وما انطوت عليه من نزعة الـــنقاء العرقي الخط الأحمر الذي يفصل تحمُّل حرية التعبير واحترامها عن التلطف والتغاضي إزاء التحريض على الكراهية العرقية. وفي سياق مؤلفه المعنون *Le privilège des jonquilles*، صرح السيد سيفران في مقابلة جرت مؤخـــراً قائلاً: "تموت أفريقيا بسبب جميع الأطفال الذين يولدون فيها من دون أن تتوافر لآبائهم سبل إطعامهم. لســـت وحدي من يقول ذلك، لا بد من تعقيم نصف الكرة الأرضية". بذلك، يتجاوز السيد سيفران خطاً أحمر أكـــثر خطـــورة بتكراره مقولات نمطية قديمة تعود إلى الحركة العنصرية ضد السود، وبخاصة طبيعتهم الحيوانية والجنسية، ودعوته، وهذا أمر أشد خطورة، إلى تعقيم السود. إنه يعتنق نزعة النقاء العرقي التي تشكل، كما يدل عـــلى ذلك تاريخ العنصرية، المرحلة الأولية من عملية التحييد التي تسبق الإبادة الجماعية لجماعة أو فئة إثنية أو عرق. ولعل صمت السلطات وغياب إدانة شديدة من جانبها في مثل هذا السياق أمر غاية في الخطورة. وبطلب مـــن رابطـــة الصـــحفيين الأفارقة، وجه المقرر الخاص رسالة في إطار الإجراء الخاصّ بالادعاءات إلى الحكومة الفرنسية يستفســـر فيها عن حقيقة هذه التصريحات وردود الأفعال إزاءها والتدابير المحتمل اتخاذها بشأنها في ضوء الصكوك الدولية ذات الصـــلة. وقـــد أعلنت حكومة النيجر، المعنية بلادها صراحة بهذا الأمر، عزمها عرض المسألة على العدالة الفرنسية. وحتى لحظة تحرير هذا التقرير، لا يزال السيد فريش هو رئيس المجلس الإقليمي لمنطقة Languedoc-Roussillon ويواصل

السـيد سيفران عمله كمنشط في قناة التلفزيون العامة. ويقترح المقرر الخاص أن يعالج في تقاريره المقبلة الأهمية البالغة لهذه النزعة القوية الرامية إلى تهوين العنصرية وتبريرها الفكري في سياق تفاقم العنصرية وكراهية الأجانب.

دال – العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار

٤٦- لا يـزال المقـرر الخاص يشعر بالانزعاج بسبب المعاملة التي يلقاها في بلدان عديدة طالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون في مناطق الانتظار، ولا سيما المطارات والموانئ ومحطات القطار، والتي تنم عن تنامي العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب. ففي واقع الأمر، وبفعل التصميم المفرط على مكافحة الإرهاب، تتسم معاملة غير المواطنين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بالريبة والشك والتوجس والعداء الثقافي والديني. وتؤدي تلك المشاعر إلى تعميم السياسات الوطنية التي تميل إلى تقييد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفئات (السكن والتعليم والصحة) وتبرهن بوضوح على تراجع الاحترام لحقوق الإنسان جراء ما للأمن من الغلبة السياسية على القانون.

٤٧- وتشـكل مناطق الدخول إلى البلدان من (المطارات والموانئ والمراكز الحدودية) أول ميدان لتطبيق تلك السياسـات: التطبيق الموسع لتدابير تمييزية، من قبيل استهداف أشخاص وفق معايير قائمة على المظهر الإثني أو الثقافي أو الديني، والتفتيش الممنهج والمذِل، والإبعاد، وتخصيص شبابيك منفصلة للمواطنين والأجانب، وصفوف مـن المنـتظرين أمام شبابيك الأجانب لا تتناسب وطاقة عملها. وتشجب منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بصفة خاصة، في هذا السياق، تحويل مناطق انتظار المبعدين وطالبي اللجوء إلى "مناطق ينعدم فيها القانون" تتسم، ضـمن أمـور أخـرى، بغياب سبل الانتصاف والدفاع أو بصعوبة الوصول إليها، وباستخدام العنف الجسدي واللفظي ذي الطابع العنصري من طرف قوات الأمن، وبالتكديس والاختلاط، وبغياب أو نقص الشروط الصحية الدنيا، وبغياب أو ضعف تدابير حماية النساء والأطفال. ثم إن العدد المقلق للحوادث المتسمة بالعنف الناجمة عن الظروف السائدة في تلك الأماكن وخطورة تلك الحوادث، وكذلك الظروف المتصلة بإبعاد أو إعادة الأشخاص الموجوديـن فيها، كلها تبرر ضرورة إيلاء عناية خاصة لهذا الشكل المتفاقم من التمييز والعنصرية. ولا تزال هذه الظروف التي سبق للمقرر الخاص أن شجبها في تقارير سابقة تشكل مصدر قلق متكرر (انظر E/CN.4/2006/16، الفقرات ٣٩ إلى ٤٣). وكانت هذه الظروف المأساوية ذاتها التي تتسم بها تلك الأماكن كل عدة إدانات صدرت عن منظمات أو جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان.

هاء – العنصرية والرياضة

٤٨- واصل المقرر الخاص تناوله لمسألة العنصرية في قطاع الرياضة في تقريره المرحلي المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين (A/61/335) وذلك استجابة لقرارها ١٤٤/٦٠ الذي أعربت فيه عن قلقها إزاء "تزايد الأحداث ذات الطابع العنصري في شتى المناسبات الرياضية" ودعت الدول الأعضاء إلى "أن تتصرف بتصميم أكبر لمكافحة العنصرية في مجال الرياضة، عن طريق القيام بأنشطة للتثقيف والتوعية، وكذلك من خلال الإدانة بشدة لمرتكبي الحوادث العنصرية، وذلك بالتعاون مع الهيئات الرياضية الوطنية والدولية". وقد كررت الجمعية العامة هذه الملاحظات في دورتها الحادية والستين في قرارها ١٤٩/٦١.

٤٩- وفي تقريره العام المقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين (E/CN.4/2006/16)، لفت المقرر الخاص الانتباه كذلك إلى تفاقم الأحداث ذات الطابع العنصري في قطاع الرياضة، وبخاصة كرة القدم. ولاحظ أن تفشي العنف ذي الدوافع العنصرية الواضحة لا يتجسد فقط في أفعال بعض المشجعين، ولا سيما مجموعات النازيين الجدد، وإنما يتجسد كذلك في تصريحات وسلوك المسيرين الرياضيين للفِرق المرموقة الذين يهونون من شأن الحوادث المتسمة بالعنصرية وكراهية الأجانب أو يبررونها. ومن أسباب تفاقم هذه الظاهرة أكّد المقرر على تآكل المثل النبيلة التي يعبّر عنها التنافس والاحترام المتبادل بسبب تضخيم البعد القومي للمنافسات وطغيان الطابع التجاري على الرياضة.

٥٠- ويود المقرر الخاص أن يهنئ في هذا الصدد الاتحاد الدولي لكرة القدم على الأنشطة التي قام بها بمناسبة كأس العالم لعام ٢٠٠٦ من أجل مكافحة العنصرية والتمييز في مجال كرة القدم، والتي شارك فيها كل من الحكومة الألمانية والمرصد الأوروبي لمظاهر عنصرية وكراهية الأجانب والاتحاد الدولي للاعبي كرة القدم المحترفين وشبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية ولجنة تنظيم كأس العالم لعام ٢٠٠٦ في ألمانيا والمقرر الخاص. وتندرج هذه المبادرات كلياً في سياق قرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٠ الذي تدعو فيه الجمعية "الاتحاد الدولي لكرة القدم، في سياق نهائيات كأس العالم لكرة القدم التي ستقام في عامي ٢٠٠٦ في ألمانيا و٢٠١٠ في جنوب أفريقيا، إلى النظر في إشاعة القيم غير العنصرية في مجال كرة القدم". وعدم وقوع حوادث كبيرة مثيرة تتسم بالعنصرية وكراهية الأجانب خلال هذه الدورة من كأس العالم، رغم التنبؤات المخيفة والمتشائمة، يعود الفضل فيه إلى الحكومة الألمانية ويؤكد على هذا النحو أولوية الإرادة السياسية في مكافحة العنصرية. ويشير المقرر الخاص إلى أن الخبرة المكتسبة من هذه المناسبة ينبغي استغلالها في تطعيم الحملة الوطنية لمكافحة العنصرية، وأن تشكل أيضاً موضوع دراسة على صعيد الاتحاد الأوروبي الذي لا تزال عدة بلدان منه مثل إيطاليا وإسبانيا وبلدان أوروبا الوسطى تشهد حوادث عنصرية خطيرة في مجال كرة القدم.

٥١- ومن بين هذه الأنشطة يقترح المقرر الخاص ما يلي: بث رسائل واضحة مناهضة للعنصرية أثناء كل مقابلة؛ وتنظيم اليوم الدولي الخامس للقضاء على التمييز العنصري أثناء مقابلات ربع النهائي؛ وإرساء نظام مراقبة لمنع العنصرية بجميع مظاهرها؛ وتنفيذ مشروع "كرة القدم توحّد"، الذي قام في إطاره أناس من مختلف الأصول والأديان بأنشطة مناهضة للعنصرية طوال المدة التي استغرقتها مباريات كأس العالم؛ وبتنظيم رابطات المشجعين في جميع أرجاء العالم لأنشطة ترمي إلى منع وقوع العنف، وتعزيز الاندماج الاجتماعي للمهاجرين والأقليات الإثنية ونشر معلومات عن حركات اليمين المتطرف وطريقة صدها؛ وتدريب موظفي الدعم في المباريات على مكافحة العنصرية. ويود المقرر الخاص كذلك تهنئة الاتحاد الدولي لكرة القدم على جهود التوعية التي بذلها "فريقه" المؤلف من سفراء متعددي الأعراق مناهضين للعنصرية، الذي يضم في صفوفه كبار اللاعبين والمدربين القدامى والحاليين. ويود أيضاً تهنئته على اعتماد التعديل المدخل على مدونة الاتحاد للأحكام التأديبية، والذي تمّ بموجبه إقرار تدابير لفرض عقوبات أشد صرامة على مرتكبي الحوادث ذات الطابع العنصري، تتراوح بين الإيقاف عن اللعب وخصم النقاط أو إقصاء الفريق.

٥٢- كما يهنئ المقرر الخاص البرلمان الأوروبي على بيانه المكتوب الذي أصدره في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن مكافحة العنصرية في كرة القدم والذي يدين بشدة جميع أشكال العنصرية التي تحدث خلال

مباريات كرة القدم ويدعو جميع الجهات الأخرى المنظمة لمنافسات أوروبية إلى النظر في إمكانية فرض عقوبات رياضية على الاتحادات الوطنية والنوادي التي يرتكب مشجعوها أو لاعبوها مخالفات عنصرية جسيمة(٢).

٥٣- ورغم هذه الجهود، يلاحظ المقرر الخاص بقلق أن العنف العنصري في الملاعب يظل، أكثر من أي وقت مضى، ظاهـــرة خطيرة. ويود الإشارة على وجه الخصوص إلى الأحداث العنصرية والمعادية للسامية التي جرت في باريس عقب الخـــروج من المباراة التي واجه خلالها فريق باريس سان - جيرمان (Paris-Saint-Germain) فريق هابيل تل أبيب، يوم ٢٣ تشـــرين الـــثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والتي اعتدى خلالها مشاغبون على شاب فرنسي من أصل يهودي وشرطي أسود يرتدي زياً مدنياً أراد حمايته واستعمل سلاحه، ممّا أدى إلى مقتل أحد المعتدين وإلحاق جروح خطيرة بآخر.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٤- يدعـــو المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان إلى أن يلفت انتباه الدول الأعضاء إلى النّذر المخيفة بتراجع مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وبخاصة تفاقم العنف العنصري، وأن يذكِّرها بأهمية تفعيل الإرادة السياسية المركـــزية وذلـــك برفض التهوين من شأن العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب ورفض توظيف تلك الظواهر بوصفها أدوات سياسية وانتخابية وبشن حملة منظمة على الدعوات السياسية المتسمة بالعنصرية وكراهية الأجانب.

٥٥- وفي هـــذا الســـياق، يدعـــو المقرر الخاصّ المجلسَ إلى أن يشجع الدول الأعضاء على أن تعتمد عاجلاً تشـــريعات وطنـــية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وفق ما تشير إليه بوضوح الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ب) من المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٥٦- وفي السياق ذاته، فإن المجلسَ مدعوّ إلى تشجيع الدول الأعضاء على تجديد التزامها بتنفيذ إعلان وبرنامج عمـــل ديـــربان. وهكذا، يحث المقرر الخاص على القيام، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بتنظيم مؤتمـــرات إقليمية لتقييم ما تحقق من تقدم في عملية التنفيذ وما يعترضها من تحديات وعراقيل، على غرار المؤتمر الإقلـــيمي للأمريكـــتين، الذي عُقد في برازيليا في تموز/يوليه ٢٠٠٦، والذي ضم الحكومات والمجتمعات المعنية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية، واستند إلى التقارير التقييمية التي أعدتها كل جهة على حدة من هذه الجهات الإقليمية الفاعلة وأسفر عن برامج إقليمية محددة سيجري تقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان.

٥٧- ومجلس حقوق الإنسان مدعو إلى استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى خطورة تشويه صورة الأديان ومعاداة السامية وكره المسيحية وبصفة أخص كره الإسلام، وإلى تشجيع مكافحتها لهذه الظواهر بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات وتوطيد عرى التعارف والعمل المشترك على مواجهة التحديات الأساسية المتمثلة في التنمية وإقرار السلم والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

---

(٢) يـــتاح البـــيان عـــلى شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://www.enar-eu.org/anti-racism-diversity-intergroup/activities/Declaration69_FR.pdf.

٥٨- ويدعى مجلس حقوق الإنسان إلى تشجيع الدول الأعضاء على تنظيم حملة ممنهجة على ظاهرة التحريض على الكراهية العرقية والدينية وذلك بالسعي لإقرار توازن بين اللائيكية وبين احترام حرية الدين والاعتراف بجميع الحريات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومراعاة ما بينها من تكامل.

٥٩- ويوصي المقرر الخاص مجلس حقوق الإنسان بأن يجعل الدول الأعضاء تدرك قيمة الربط بين مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وإقامة عالم متعدد الثقافات قوامه الديمقراطية والتفاعل والمساواة.

٦٠- وإن مجلس حقوق الإنسان مدعو في نفس السياق إلى استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى العمق التاريخي والثقافي للعنصرية. وينبغي أن تركز حملة مكافحة العنصرية في ذات الوقت على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى رهان الهوية، أي جدلية احترام الخصوصيات الثقافية والدينية للجاليات ومجموعات الأقليات وتشجيع التلاقح والتفاعل بين جميع القوميات.

٦١- ومن هذا المنظور، يوصي المقرر الخاص المجلس بأن يلفت انتباه الدول الأعضاء إلى أهمية إقامة جبهة فكرية لمناهضة العنصرية، وبالتالي، العمل، من خلال التثقيف والإعلام، على مكافحة الأفكار والمفاهيم التي من شأنها التحريض على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أو تبريرها، وبخاصة عبر الإنترنت.

٦٢- وإن مجلس حقوق الإنسان مدعو إلى تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد نهج لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء ووضع الأجانب والأقليات القومية يستند إلى القانون الدولي وإلى الصكوك الدولية كالعهدين الخاصّين وبرنامج عمل ديربان، في جملة صكوك، وهي تمنح الأولوية لمسألة احترام حقوق تلك الفئات

٦٣- وإن مجلس حقوق الإنسان مدعو إلى التشديد على خطورة المظاهر والممارسات المتسمة بالعنصرية وكراهية الأجانب في مناطق الدخول والاستقبال والانتظار في البلدان. إن من الأهمية بمكان ألاَّ تصبح تلك المناطق أماكن لا يطبق فيها القانون بالنسبة إلى غير المواطنين بصفة عامة والمهاجرين وطالبي اللجوء بصفة خاصة.

٦٤- وإن مجلس حقوق الإنسان مدعو إلى تشجيع الدول الأعضاء على أن تحذر الحذر الشديد من تفاقم العنصرية في قطاع الرياضة، ولا سيما كرة القدم. كما أنه مدعو إلى دعم وتشجيع المبادرات والتدابير الملموسة التي تتخذها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتثقيف والتوعية والقمع، وإلى دعم البرامج والمبادرات التي اعتمدتها الهيئات الرياضية الدولية، وبخاصة الاتحاد الدولي لكرة القدم، والتي أثبت فعاليتها حسنُ سير بطولة كأس العالم الأخيرة في ألمانيا.

٦٥- ولمنع تفاقم العنصرية وكراهية الأجانب والخلط بين عوامل العرق والثقافة والدين، يكرر المقرر الخاص توصيته المتعلقة بضرورة اتخاذ الإجراءات الصحيحة فيما يتعلق بمظاهر العنصرية وكراهية الأجانب، والقيام لهذا الغرض، بإنشاء مرصد لظواهر العنصرية داخل المفوضية السامية لحقوق الإنسان على منوال المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب، الذي يتيح عمله الرائع الحصول على صورة دقيقة وشاملة عن ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب في أوروبا.

- - - - -